أما السبب الكامن وراء هذا التناغم المسبق فهو : « لان اهداف حكومة اسرائيل وأغراضها ، من جهة ، وأهداف الحركة الصهيونية وأغراضها ، من الجهة الاخرى ، ليست متعارضة ، بل هي ، على العكس من ذلك ، متطابقة الى درجة كبيرة »(٦).

ولدى تقديمه مشروع قانون « الوضع الشرعي » للمنظمة الصهيونية في الكنيست (أيار ، ١٩٥٢) نجد بن غوريون قد انتقل الى مزيد من التخصيص في تعيين الدور المطلوب الى الحركة الصهيونية ان تمارسه في ظل وجود الدولة ، وبين يهود العالم بالذات . فهو يشير الى عدم استطاعة الدولة الاسرائيلية على « التدخل في شؤون الحياة الداخلية للجماعات اليهودية بالخارج » ، اذ يتعذر على اسرائيل القيام بتوجيه هذه الجماعات والتقدم منها بمطاليب . والدولة — على حد قوله — ملزمة بالعمل مثل سائر الدول ، بينما قدرتها خارج حدودها تبقى محصورة ومقيدة . هذا لا يعني بالطبع ان بن غوريون ينوي بالفعل ترك يهود العالم وشأنهم ، أو الاقلاع عن التدخل في حياتهم . بل هو يريد الوصول ، عبر تقليصه المتعمد لنطاق السلطات التي تلتزم بها أعمال الدولة ، الى « توسيط » الحركة الصهيونية بين اسرائيل ويهود العالم . وفي ذلك يقول : « انها المنظمة الصهيونية ، والقائمة على أساس الارتباط الطوعي والنشاط الاختياري ، التي تقدر على تحقيق ما يتعدى سلطة الدولة وصلاحياتها . وهذه هي الحسنة التي تمتاز بها المنظمة الصهيونية على الدولة »(٧).

ان رئيس حكومة اسرائيل لا يمارس سياسة التقشف الصهيوني الا لكي ينتقل من التحفظ الظاهر الى التوريط الصريح . فالحسنة التي يميز بها المنظمة على الدولة تتيح له مجال تكليف الحركة الصهيونية بالمهمات التي تتجاوز سلطة اسرائيل وصلاحياتها كدولة . والمنظمة الصهيونية لا تعدو كونها أداة بيد الدولة ، تعمل في خدمتها ، لا سيما في المجالات الخارجة عن نطاق السيادة والسلطان . انها امتداد للدولة في الخارج ، وتقوم على تنفيذ رغباتها وتلبية حاجاتها . وبناء عليه ، يقول بن غوريون : « فان المنظمة الصهيونية لم تفقد جدواها مع انشاء الدولة . بل على العكس تماما ، فقد ازداد حجم مسؤوليتها وكبرت رسالتها الى درجة لا تحصى » . فما هي علاقة الدولة بالحركة الصهيونية ، اذن ؟ يجيب رئيس حكومة اسرائيل على سؤال من هذا القبيل بايراد التعميم التالي : « الدولة والحركة الصهيونية تكملان بعضهما بعضا ، فالواحدة منهما تحتاج الى الاخرى . وهما تستطيعان ، ويجب عليهما ، بواسطة تضافر الجهود المشتركة ، تحريك الشعب اليهودي لاجل تحقيق المثال الاعلى لخلاصه »(٨).

ويؤخذ من الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل (١٩٥٣ — ٥٤) ان رئيس الوزراء في تقديمه لقانون « الوضع الشرعي » أمام الكنيست وصف هذا القانون بأنه يتبوأ منزلة الصدارة بين القوانين الاساسية لدولة اسرائيل . فهو « يكمل قانون العودة » لجهة تحديد الصفة الصهيونية للدولة . واذا كان قانون العودة قد « أرسى الحق لكل شخص يهودي في الاستيطان داخل اسرائيل » — يتابع بن غوريون مقارناته — فان « القانون الجديد » عمد بدوره الى « ارساء الرباط بين دولة اسرائيل والشعب اليهودي كله » . ثم يضيف بن غوريون الى مفهوم « الشعب اليهودي » ما يلي : « ومؤسساته المخولة الصلاحيات في شؤون الهجرة الى اسرائيل والاستيطان فيها »(٩).

الى هنا يتصف موقف بن غوريون بالصراحة في تحديد العلاقة العضوية بين الحركة الصهيونية ودولة اسرائيل . فالمنظمة الصهيونية العالمية تقوم بدور الاداة التنفيذية لسياسة اسرائيل في اوساط يهود العالم ، والحديث عن المشاركة وتضافر الجهود والحاجة المتبادلة لا يقصد من ورائه سوى توجيه تلك الاداة نحو حقل النشاط المطلوب وتسخيرها لخدمة أغراض الدولة وتلبية حاجاتها . لكن انخفاض الهجرة اليهودية الى اسرائيل في اوائل الخمسينات واشتداد الازمة المالية من جراء التدهور الذي أصاب